# المجتمع المدني في العراق

د. ثناء محمد صالح عبدالرحيم(*)

مقدمة

إذا كانت تأليه الدول عند هوبز هو ثمن انتزاعها من سيطرة الآلهة ما هو ثمن انتزاع الشعب من ألوهية الدولة ما السبيل وما البداية مفردات أبدأ بها وأنا أؤسس إلى ما يسمى بالمجتمع الحر والدولة الديمقراطية أو ما نسميه بدولة "المجتمع المدني" لنعني في مضامينها وأبعادها لا بد لكل دولة من عمران ولا بد لكل عمران من دولة فلا طائل لمجتمع على دولة يسجل الباحث بحثه في لحظات احتضار عراقي يبتلع فيه القوي ضعيفه، والمدنس لمقدسه.. لحظات تعالت فيها صيحات الغضب بأصوات تعددت وان تعددت فهل من مجيب المجتمع المدني إزاء تلك الإحتضارية إلى أين إلى الدولة الوطنية أم الأهلية أم المدنية؟!

## المجتمع المدني (فذلكة منهجية)

كثيرة هي الكتابات التي تعذر فيها الوصل التاريخي لتأتي مبتورة المعنى مدلية بأن لا تاريخ لمفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي أمانة الوصل التاريخي

(*) أستاذ مساعد – قسم الاجتماع – كلية الآداب / جامعة بغداد.

تفض علينا ان نؤرخ لمجتمع عتيد عمره لحضارة سومر وبابل واشور في العراق القديم وهو ما أكدته صفحات البحث العلمي الموسوم "مدينتنا والعولمة" للدكتور متعب مناف[١]" ومع وثيقة المدنية التي افتتح بها النبي صلى الله عليه وسلم إقامته في يثرب وهي تنطوي على تنظيم واضح للعلاقة التي تجمع كافة الفئات والقبائل والأديان يؤشر طيب تيزيني[٢] لارهاصات مجتمع مدني همشه صناع التاريخ مثلما همش عراقيا"، فالمجتمع المدني عموما هو اللحظة الإيجابية والفعالة في التطور التاريخي التي تمثل الظاهرة البنوية لبعديها القومي والتحتي[٣] انه المرحلة الانتقالية من تنظيم المصالح المختلفة المقدمة من القاعدة (الرأي العام غير الرسمي كمرحلة انتقالية باتجاه الدولة[٤].

تعددت الأسباب المؤدية إلى إحياء هذا المفهوم والذي اشر إليه لعمر زمني امتد لقرون موغلا في القدم شرقا ولعمر زمني قصرت قرونه في الغرب. أحيته شرقا الرغبة في مقاومة النظم الاستبدادية التي تعتبر الدولة ملكا لها وتسخر أجهزتها لخدمة مصالحها الخاصة (الدولة المؤلهة). وغربا أحيته الرغبة في إعادة التوازن بين الدولة والمجتمع والوقوف أمام محاولات الابتلاع التدريجي به فظهرت مقولة(دولة اقل ومجتمع مدني اكثر)[٥].

---

(١) د. متعب مناف، مدينتنا والعولمة، بيت الحكمة ٢٠٠٢/٦/٢٦.

(٢) الطيب تيزيني، مقدمات أولية في الإسلام المحمدي نشأة وتأسيسا، دار دمشق ١٩٩٤، ص٦١١.

(3) Norbiton Bobia: Gramsci and the concept of civil society, p.p. 82-84.

(٤) انطونيو كرامشي، قضايا المادية التاريخية، ترجمة: فواز طرابلسي، بيروت، ١٩٧١، ص٥٩.

(٥) مجلة الثقافة العالمية، مفارقات المجتمع المدني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٦ كانون الثاني/ شباط ١٩٨٨، ص٨.

ان ارتباط المفهوم بتاريخ نشأته أي بالمشكلات التي كانت مطروحة في وقت نشوئه كما هو مرتبط بالإشكاليات النظرية التي رافقت هذه المشكلات أي بنوعية المناظرة الفكرية التي دارت حول المشاكل المطروحة فهو بالضرورة ابن بيئته تاريخية اجتماعية محدد وهو ابن فكر محدد أيضا ثم ان المفاهيم لا تولد في النظرية فقط وعبر التفكير أي لا سيل وأحدها من الآخر بصورة منطقية ورياضية ولكن ظهورها وتطورها يرتبطان بالصراع الاجتماعي أي بنوع من الاستخدام الاستراتيجي، تجعلنا مثل هذه الرؤى النظرية اما حتمية التمييز ما بين مصطلح المجتمع المدني والمجتمع الأهلي تتجلى العلاقة بين المصطلحين بصورة خاصة على صعيد البنى العربية وذلك ان بنى اجتماعية سابقة على المجتمع الطبقي والوطني والقومي ربما ما زالت هي المهيمنة فيها. فالمشروع الوطني والآخر القومي والثالث الطبقي تمثل مجتمعة مسائل معلقة حتى الآن وبعكس ذلك كله، هناك حالات تكاد تكون شاملة تشير إلى الحيز الكبير الذي تشغله مثل تلك البنى. فالقبيلة والعشيرة والطائفة والتجمعات المذهبية الدينية والاثنية لها خط مرموق من التركيب المجتمعي في الحقل الجغرافي العربي. وملاحظ ان ذلك تعاظم في العقود الأخيرة المنصرمة مع تعاظم وتفكك وتائر التفكك الذي يخترق المجتمع العربي، مما قد يسمح بالتحدث عن حطام عربي يظل-على كل حال- مفتوحاً.

يتسم المجتمع الأهلي وفي ضوء النموذج العربي بسمتين اثنتين: تقوم الأولى على وجود المرجعيات المجتمعية ما قبل الوطنية والقومية وكذلك وبقدر معين الطبقية، اما السمة الثانية فتفصح عن نفسها بغياب المؤسسة الدولية الوطنية الناظمة دستوريا، قانونيا وسياسياً وهيمنة (مرجعيات) أخرى بديلة لسكان المجتمع العربي. وهذا يشير إلى ان الانقسام في المجتمع المذكور

هو انقسام أفقي يقوم على التذرير (من الذرة) والتشظية والتفتيت أولا،كما يشير ثانيا إلى ان الصراع بين مجموع المرجعيات المتذرية والمتشظية هذا هو صراع (غير مثمر تاريخيا) أي يحمل احتمالات التفكيك الاجتماعي والانتحار الجماعي. ويزيد هذا التوجه عنفوانا مع رفع النظام العولمي الإمبريالي الجديد عقيدته لتفكك الهويات المثمرة تاريخيا، مثل الوطنية والقومية والطبقية والعقلانية، وتكريس مثل تلك الهويات غير المثمرة تاريخيا في إطار جديد من السوق الكونية السلعية[٦].

ان اقتضاء تشكل الدولة الحديثة وتتبع لحظات نشوء المجتمع المدني يشترط تتبع حركة الانتقال من الحقبة الزراعية إلى الصناعية وهو انتقال جرى بأشكال بالغة التنوع ويمثل مساحة رحبة من التاريخ المعاصر.

لقد بدأ هذا الانتقال في أوربا الغربية مع وجود( إستثناءات) من اسفل المجتمع ذاته صعودا إلى الدولة التي تغيرت هي الأخرى طوعا أو كرها، بالتكيف الإصلاحي أو التحطيم الثوري العنيف. اما في العالم العربي فقد جرت حركة الانتقال هذه بصورة مقلوبة من القمة إلى الدولة نزولا إلى المجتمع التقليدي الذي راح يتغير هو الآخر أذن فالمجتمع المدني في الغرب هو خالق الدولة الحديثة اما في عالمنا العربي، الدولة هي التي تخلق المجتمع المدني الحديث[٧].

---

(٦) الطيب تيزيني،ثلاثية الفساد البريطاني قضايا المجتمع المدني، قضايا في الفكر العربي المعاصر،ط١١،٢٠٠١، دار جعفر للدراسات والنشر في دمشق.

(٧) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، تقديم: سعد الدين إبراهيم، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،ص ٥١-٥٩.

لم يشكل المجتمع المدني ولا مؤسساته في العراق الحديث بل فرض عليه،عندما كان العراق خاضعا للسيطرة العثمانية، إذ فرض على المجتمع العراقي تشكيل جمعيات عام ١٩٠٩ بموجب قانون الجمعيات اجتماعية وسياسية توالت القوانين لتشكيل الجمعيات منها قانون ١٩٢٢ وقانون ١٩٥٤ وقانون ١٩٥٥ وقانون ١٩٦٠ [٨] ليسجل تاريخ العراق الحديث منعطفا جديدا مع خمسينات وستينات وسبعينات القرن العشرين حيث نمو الحركات المدنية للطبقات الوسطى والعاملة لتختزل مع دولة الحزب الواحد كمنعطف آخر وليس أخير مع ثمانيات وتسعينات القرن العشرين.

## المجتمع المدني (رؤيا تحفظية)

وكما أشرت يمكن العثور على جذور المجتمع المدني بما هو حالة استقلال أو توازن مع الدولة في العمق التاريخي للوعي العربي هذا العمق الذي يجد تعبيراته في الثقافة التراثية والدين ومكونات المخيال والذاكرة الاجتماعية إلا انها اعتبرت مؤشرات جزئية واستعدادات أولية للمدنية والعلمنة والتعايش اكثر منها مؤشرات كليانية تأسيسية لذا بقيت كالشظايا المتناثرة فكان نصيبها- مع التاريخ ممن يكتبه وفقا لمشيئته وبما يتوافق

(٨) بلقيس محمد جواد، هل يوجد مجتمع مدني في العراق، بحث القي في المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بعنوان مستقبل العراق السياسي، بغداد١٩ أيار، ٢٠٠٤ (ورد ملخصه في المستقبل العربي، العدد ٨، ٢٠٠٤).

مع الرغبة في تعميم التصور الذاتي وضمان الهيمنة وإصباغ المشروعية- التهميش لا التجذير والتطوير.

ليشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة فكانت تقليدا لا موروثا أي نموذجا مقلدا أو محاكيا لمدنية المجتمع الغربي.

في أدبيات الفكر السياسي العربي اعتبره مفهوم المجتمع والدولة من المفاهيم الحديثة فكلمة الدولة وردت في النصوص القديمة ولكن بمفهوم لا علاقة له بمفهوم الدولة الحديثة فمن المعروف ان النظم الإسلامية قد أطلقت مفاهيم أخرى مثل: الخلافة، الإمامة، الإمارة، السلطة[٩].

اما مفهوم المجتمع فانه لم يستعمل إلا حديثا ولكن المدنية العربية الإسلامية قد عرفت منذ العصر الوسيط تنظيمات حرفية ومهنية يمكن ان تعد نوعا من أنواع التنظيم [١٠] المجتمعي، وقد تزامنت مع ظهور تيارات سياسية- دينية معبرة عن تحولات مجتمعية ومعارضة للسلطة، ولا يمكن ان تكون عصرئذ إلا ذات صبغة دينية.

---

(٩) ينظر الحبيب الجنحاني. التحول الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع صدر الإسلام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥؛ كذلك خليل عبد الكريم، قريش من القبيلة البريطاني الدولة المركزية، سينا للنشر،القاهرة، ١٩٩٣؛ كذلك عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء, ١٩٨١؛ كذلك عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المشرق القريب؛ غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية؛ مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

(١٠) رضوان السيد، مفاهيم الجماعات في الإسلام، التنوير، بيروت، ١٩٨٤ ؛ الحبيب الجنحاني، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الإسلامي، الدار التونسية للنشر، تونس،١٩٧٨.

## ركائز المجتمع المدني

يقوم المجتمع المدني على عدة ركائز:

١. التطوع الاختياري في العمل المجتمعي على تنوع حقوله الهادفة.
٢. العمل الجماعي القائم على تجميع الطاقات الفردية وزجها في المشاريع المختلفة.
٣. النمط المؤسسي في العمل القائم على التنظيم والإدارة بشكل بسيط أو معقد.
٤. الاستقلالية في العمل والنشاط والحركة بعيدا عن هيمنة الدولة.
٥. الالتزام بمنظومة القوانين المرعية في البلاد والتقيد بها.
٦. الحريات كحق إنساني وقانوني تقوم على أساسه بنى الحركة والتنظيم المجتمعي.
٧. تحقيق الذات الفردية والجماعية من خلال الأنشطة المجتمعية ذاتها[١١].

ويقصد بالتأسس لمجتمع أو إعادة الإحياء أو تفعيل المجتمع المدني في العراق لابد من الأخذ بنظر الاعتبار عدة ركائز أهمها:

- الأخذ بمبدأ المواطن باعتباره القاسم المشترك لأطياف المجتمع العراقي ولا يعلوه معيار ومبدأ آخر.
- الأخذ بمبدأ شرعية الاختلاف فكريا ودينيا وطائفيا ومذهبيا وقوميا بين أفراد الشعب العراقي والسلطة السياسية[١٢].

---

(١١) حسين دروبش العادلي، المجتمع المدني ضرورة نوعية، مجلة الإسلام والديمقراطية، العراق، السنة الأولى، العدد٤، كانون الأول ٢٠٠٣، ص ٥٣.

(١٢) بلقيس محمد جواد، المصدر السابق، ص ٢٢٤-٢٢٥.

- إشاعة ثقافة ديمقراطية تقوم على قيم الحوار واحترام الرأي الآخر ورأي الأغلبية والتسامح والشفافية.
- التوسع في أشكال المشاركة الشعبية[١٣].

## ما هو مستقبل المجتمع المدني في العراق

ان الاستعمار الغربي بحكم طبيعته بوصفه تعبيراً عن مجتمع حديث وحضارة كونية بازغة أرسى في أماكن تواجده بعض مقوماته وبذور المجتمع المدني لا سيما العقلانية والديمقراطية البرلمانية والنظام البيروقراطي(الإداري) الحديث بصرف النظر عن تعارض هذه البذور والعناصر مع مشروعه الاستعماري القائم على إخضاع الاقتصاد إخضاعا تاما لمصالح الدولة المستعمرة، وتعزيز البنى التقليدية القبلية والاثنية والدينية عبر ترسيخه حقوق الملكية لدى شيوخ العشائر واعيان المدن الأمر الذي قاد إلى خلق طبقة عليا في العراق وغيره من البلدان المستعمرة[١٤].

ان تلك العناصر و البذور الليبرالية ما لبثت ان تجسدت في مرحلة الانتداب البريطاني والاستقلال الوطني لاحقا، في مؤسسات سياسية ثقافية حديثة كانت تحمل إمكانية النمو والتقدم وابرز هذه البنى السياسية والثقافية، البرلمانات

(١٣) عبد الغفار شكر ومحمد مورو، المجتمع الإمبريالي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق-بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص٨٩.

(١٤) توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧. ص ٣١٧.

والصحافة الحرة والأحزاب السياسية والنقابات والدولة والنقابات والدولة الحديثة القائمة على المؤسسات، إلا ان العامل الأهم لكبح نمو المؤسسات كان الطابع التقليدي والمتناقض للقوى الاجتماعية الممسكة بزمام السلطة والمهيمنة على الحياة السياسية تلك الفئات التي أدت سياستها واتجاهاتها الفكرية والأيديولوجية وعلاقاتها الداخلية والخارجية إلى ظهور الدولة التسلطية التي ستجتث نظام حكمها كما يقول الباحث هشام شراري (مزيجا من نظام الرعاية والجهاز البيروقراطي الموروث عن الاستعمار الذي تتصف به الدولة البطريركية الحديثة. وهو بالنسبة إلى المواطن شيء خارجي مفروض عليه وضده. ومشاركته الحرة في الشؤون العامة أمر مستحيل حتى لو كان الدستور يضمن له ذلك، إذ يجد المواطن نفسه معزولا عن ذاته ينكفئ على نفسه ويلتجئ إلى البنى الاجتماعية الأولية (العائلة، القبيلة، الطائفة الدينية ليضمن أمنه وبقاءه[١٥]).

تحيى العراقية وما يسمى بالمد والجزر مدها عقول إبداعية مبتكرة متحدية وجزرها يحول دون تفعيلها ليفرغ الإبداعية إبداعيتها ليحول دون قدرتها على التأسيس لما يسمى بحوار المثقفين. فحوار الواحدية حال دون قدرتها على إعادة إنتاج ذاتنا فحدث ما يدمى القلب، إذ ان العراق وبعد يوم التاسع من نيسان ٢٠٠٣ يوم ستجد وقفة حداد كلما مرنا ذكراه، يشهد مرحلة انتقالية اثر تغير حصل على يد قوات الاحتلال مما اعد العراق للدخول في إشكالية اسمها جدل الاحتلال والخوف على الهوية العراقية من الضياع.

(١٥) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ط١، ١٩٩١، ص٥٧.

عليه يجب ان لا يكون كفاحنا ضد دولة الحزب أو دولة الواحد أو كما عبر سليم مطر ضد صدام وحده بل النظام العقلي الثقافي الذي صنعناه بأيدينا منذ أجيال وأجيال وفيه ترعرع طغاة العراق الحديث.. نعم سوف لن نتقدم خطوة نحو الأحسن لو أسقطنا ألف صدام وصدام.. ما دام مثقفونا يترفعون حتى الآن عن الدخول في حومة مشاكلنا الوطنية الحقيقية وما دام سياسونا يصرون على استنساخ الشعارات العتيقة وما دامت(الأمة العراقية) غير معترف بها حتى من قبل أبنائها وسنبقى هكذا متناحرين متنافسين متحاسدين لا يجمعنا إلا الهواة ولا يقودنا إلا الطغاة[١٦].

ما نشهده اليوم ان فعل القوى الفكرية الداخلية والخارجية بدأ يظهر ويتصارع في (أروقة المجتمع العراقي وعلى أرضه ومؤسساته) ومفكريه ومن ذلك مثلا ثقافة التراث الذي ظهر في دور المرجعيات الدينية والأحزاب والقوى الإسلامية التي توزعت بين الخط المحافظ التنظيري والخط المحافظ الحركي والخطوط الحركية المحصنة بين الإسلامي الذي يستحضر المعاصرة والملتزم بشدة التراث. كما ظهرت القوى السياسية الليبرالية من أقصى اليسار إلى الوسط الليبرالي إلى اليمين على جدليات فكرية وسياسية انعكست في ممارسة سياسية اتكأت على تنظيرات فلسفية بدرجات متفاوتة، كل تلك دخلت في مشهد السياسي في فضاء صراع أيديولوجي معقد ومركب من تصارع ثقافة الاحتلال وثقافة السوق الممزوجة بتطلعات اقتصادية وسياسية مقابل ثقافة وطنية تحتاج إلى

(١٦) سليم مطر، جدل الهويات (عرب، أكراد، تركمان، سريان، ايزيدية)، صراع الانتماءات في العراق، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣، ص٨٧.

تجديد الخطاب[١٧].

ان أي نقد أو إشارة إلى واقعنا المجتمعي يجب ان لا يكون القصد منه جلد ذاتنا الاجتماعية والوطنية بسوط اللوم أو ان نمارس النقد انطلاقا من حسرة المنهزم لنزيد من جرح كرامتنا وعظيم مصابنا بأنفسنا وأهلنا ووطننا.

ان أي تجربة مجتمعية مدنية قادمة لا يمكنها ان تستقيم مع استمرارية الركائز السلبية في شخصيتنا الاجتماعية، فالشخصية انما تنتج وتبدع من خلال بناءاتها التحتية التي تمثل الأسس التي تعتمدها تجاربها الخارجية، ولن يستقيم البناء أو تدرك التحولات الجوهرية في مسيرتنا ما لم نعد قراءة ذاتنا بشيء من الوعي والجرأة لاجتثاث نقاط الخور ومكامن الفشل الذاتية التي تعصف بالمنجزات المؤمل تشييدها على ارض تجربتنا المجتمعية والوطنية الجديدة والتي نأمل ان تكون مغايرة لكافة أزمتها الغابرة. ومهما قيل ويقال عن شروط تقدم الحضارة سواء تمثلت في النهوض الشامل والسير المتناسق لعوامل التقدم أو كانت باعتماد الثورة العلمية والإعداد التكنولوجي اللازم أو نادت بتغيير البنى السياسية من خلال اعتمادا آليات العمل الديمقراطي والتعددي والانفتاح والحياة المدنية... فانها لن تعدو ان تكون سوى بناءات فوقية لا حظ لها في الحياة والصمود ان لم تعتمد حالة مجتمعية مبدعة ومسؤولة وخلاقة تستبدل كافة عوامل التخلف

(١٧) عبد الكريم كاظم زاهد، جدلية العصر واستحقاقات مرحلة التغير السياسي والفكري، مجلة الدليل، بغداد، العدد١، ٢٠٠٣، ص ٨-٩.

بعوامل الوعي والالتزام والمبادرة في عمق وجداننا وسلوكنا الوطني.

ان ما نطمح إليه هو إيجاد الجو والمناخ العام لإشاعة هذه الرؤى التأسيسية لصنع البديل المجتمع المدني الحضاري المطلوب. ذلك لن يتم إلا بتفعيل تغيري يتعاضد فيه كل العراق الرسمي والشعبي لتمكين وتفعيل ثقافة الالتزام لا ثقافة التحلل، ثقافة الأصالة لا ثقافة التهجين، ثقافة العقل لا ثقافة العاطفة، ثقافة الوعي لا ثقافة التخلف، ثقافة الحقيقة لا ثقافة التغيير، ثقافة العلم لا ثقافة الجهل، ثقافة الواقع لا ثقافة المثال، ثقافة الحوار لا ثقافة الانغلاق، ثقافة الريادة لا ثقافة التبعية، ثقافة المبادرة لا ثقافة الانتظار، ثقافة التسامح لا ثقافة الاستبداد. ويبث الروح الديمقراطية سيختزل المعلن والمجرد من الواقع فهي تجسيد"لسيادة القانون الذي يضعه المواطنون الأحرار بعد ان تم استيعابهم لرؤى المجتمع المفتوح وهم كلهم متساوون أمامه فلا وجود لأية حركية اجتماعية حقيقية دون مشاركة شعبية حقيقية فاعلة وثابتة والديمقراطية بدورها لا تجد نفسها إلا في مجتمع مدني فاعل وحيوي فالأحزاب والمنظمات والنقابات والجمعيات والأندية.. من مؤسسات المجتمع المدني هي عامل وجود يهب الحياة لديمقراطية حقيقية قادرة على التجذر والذي تعتبر التعددية أحد أهم سماتها الأساسية[١٨].

(١٨) حسين درويش العادلي. المصدر السابق، ص ٥٨-٥٩.